

الباب الأول

عقد النكاح

لعقد النكاح اركان وشروط لابد من توفرها ليأخذ المقدمة الشرعية لذلك فانا نقسم الباب الى ثلاثة فصول نخصص الاول منها لبيان اركان عقد الزواج والثاني منها لبيان شروطه ، اما الثالث منها نخصص لبيان الشروط المترتبة بالعقد .

الفصل الاول

اركان عقد الزواج

الاركان جمع ركن ، دركـن الشيء جانبـه وجـزء مـا يـمـثلـه فـيـ الـلـغـةـ ، كالـجـدارـ بـالـنـسـبـةـ لـالـفـرـقـةـ ، وـهـوـ فـيـ الشـرـعـ مـا يـتـوقـفـ عـلـيـهـ الشـيـءـ وـيـكـونـ جـزـءـ مـنـ حـقـيقـتـهـ كـالـقـرـاءـةـ وـالـقـيـامـ وـالـرـكـوعـ وـالـسـجـودـ وـالـقـعـودـ بـالـنـسـبـةـ لـالـصـلـاةـ .)

والحنفية يرون ان عقد الزواج له ركـانـ فـقـطـ فـمـاـ الاـ يـجـابـ ، وـهـوـ كـلـامـ الـطـرـفـ الـأـوـلـ - سـوـاءـ كـانـ الـطـرـفـ الرـجـلـ اوـ الـمـرـأـةـ - وـالـقـيـوـلـ ذـهـوـ كـلـامـ الـطـرـفـ الثـانـيـ المـفـيدـ رـضـاهـ بـمـاـ اـوـجـبـهـ الـطـرـفـ الـأـوـلـ (1) .

فـاـ قـالـ رـجـلـ لـامـرـأـةـ خـالـيـةـ مـنـ مـوـانـعـ الزـوـاجـ تـزـوـجـتـكـ عـلـىـ مـهـرـ قـدـرـهـ كـلـاـ دـيـنـارـاـ وـقـالـتـ المـرـأـةـ قـبـلـتـ ، اوـ قـالـتـ المـرـأـةـ زـوـجـتـكـ نـفـسيـ عـلـىـ مـهـرـ مـقـدـارـهـ كـلـاـ وـقـالـ الرـجـلـ قـبـلـتـ اـنـعـقـدـ النـكـاحـ بـيـنـهـمـاـ وـتـرـبـ عـلـيـهـ آـثـارـهـ .

(1) تـبـيـنـ الـحـقـائـقـ ٩٦/٢ . فـتـحـ الـقـدـيرـ ٣٤٤/٢ . بـدـائـعـ الصـنـاعـ ١٣٢٧/٣ .

والحنفية حصرت اركان العقد في الإيجاب والقبول دون ذكر العاقدين مع أنها دخلان في حقيقة العقد لأن الإيجاب والقبول يقتضي وجودهما لذلك لم يروا داعياً للذكرهما.

والشافعية ذهبوا إلى أن هذا العقد له خمسة أركان هي الصيغة - الإيجاب والقبول - والزوج والزوجة الشاهزاد والولي (٢).

والمالكية قالوا أنها الولي والصادق والزوج والزوجة والصيغة (٣).

والمادة الرابعة من قانون الأحوال الشخصية العراقي جعل له ركنين - كما ذهبت إليه الحنفية - بـهما الإيجاب والقبول، إذ نصت على ما يأتي (ينعقد الزواج بإيجاب يفيده لغة أو عرف من أحد العاقدين، وقبول الآخر ويقوم الوكيل مقامه) (٤).

ما يتم به الإيجاب والقبول : -

يتم الإيجاب والقبول بالعبارة وبالكتابة وبشاشة الآخرين وبالتبليغ أما العبارة في الإيجاب فيلزم أن تكون بما اشتقت من لفظ النكاح أو الزواج من الأفعال فقط عند الشافعية والحنفية والشيعة الإمامية (٥) لأن عقد الزواج عقد له خطورته، لذا يلزم أن تستعمل لاجله الفاظ واسحة الدلالة، ولأنه سبحانه وتعالى استعمل هذين اللفظين لهذا الامر حيث قال (فانكحوا ما طاب لكم

(٢) مغني المحتاج ١٢٨/٣

(٣) قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي الفرناطي ٢١٩ ، الشرح الكبير ٢٢٠/٢

(٤) قانون الأحوال الشخصية المعدل .

(٥) المغني ٧٨/٧ - مغني المحتاج ١٤٠/٣ ، المختصر النافع ١٩٤ .

من النساء مثني وثلاث ورباع) (٦) وقال (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعياهم اذا قضوا منها وطرا) (٧) .

والمالكية يرون انعقاده بلفظ وهبت ايضا ، اما بقية الالفاظ الدالة على الديعومة والبقاء مثل تصدق وملكت ومنتحت .. الح فنهم من يرون انعقاده بها ان سمي المهر مع العقد ، ومنهم من لا يرون انعقاده بها ، اما ما لا ينعقد به مطلقا فهو ما لا يدل على الديعومة والبقاء والاستمرار من الالفاظ كالانجارة والاعارة وغيرهما من الكلمات (٨) .

اما الحنفية فهم يرون انعقاده بما اشتق من لفظي الزواج والنكاح وكذلك بالالفاظ الدالة على التمليك كالهبة والصدق والجعل ان وجدت قرينة تدل على ان المراد بها الزواج (٩) واستدلوا بـان القرآن عبر عن الزواج بـلفظ الهبة في قوله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) (١٠) واستدلوا ايضا (١١) بما مفاده ان امراة عرضت نفسها على الرسول صلي الله عليه وسلم وهو لم يرحب فيها ، فقال احد الحاضرين يا رسول الله ان لم يكن لك رغبة فيها فزوجنيها : فقال عليه الصلاة والسلام هل عندك ما تصدقها ، فقال ليس هندي الا ازارى هذا ، فقال صلي الله عليه وسلم ان اعطيتها ازارك جلست

(٦) سورة النساء / ٣ .

(٧) سورة الانحزاب / ٣٧ .

(٨) حاشية الدسوقي ٢٢١/٢ .

(٩) بدائع الصنائع ١٣٢٧/٣ . فتح القدير ٢٤٦/٢ - ٢٤٩ .

(١٠) سورة الانحزاب / ٥٠ .

(١١) الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية ٨٥ ، ٨٦ .

وَلَا أَرْأُوكُمْ أَذْهَبَ دَالِّتَسْ وَلَوْ خَاتَمَا مِنْ حَدِيدٍ ، فَلَدَّهُ الرَّجُلُ لَمْ
رَجَعْ وَقَالَ لَمْ أَجِدْ شَيْئاً ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرَّ
تَحْفَظَ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ الرَّجُلُ احْفَظْ سُورَةً كَذَا وَكَذَا فَقَالَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُلْكُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ١١٢١ .

وهناك الفاظ ذهب جمهورهم - جمهور الحنفية - الى انعقاد
النكاح بما مثل بعث واشتريت وكل ما في معناهما من اللفاظ
لدلالتها على الاستمرار والدوام وهذا الفاظ لا ينعقد بها الزواج
عند جمهورهم مثل الاجارة والوصية وما نبي معناهما لعدم افادتها
الاستقرار والدوام ، كما ان هناك الفاظا لم يختلفوا في عدم امكان
الانعقاد بها كالاعارة والرهن والاحلال والاباحية (١٣) . هذا كل
ما يتعلق بالإيجاب ، اما القبول فلا يشترط نبه الفقهاء لفظا معينا ،
 وكل لفظ يفهم منه الرضا يصلح مادة للقبول كقبلت ووافقت
ودفعت وزوجت واما الإيجاب بالكتابة وبإشارة الآخرين وبالتبليغ
فيأتينا في الموضع اللاحق للموضوع الذي .

صيغ الإيجاب والقبول : -

ينعقد النكاح فيما اذا كان كل من الإيجاب والقبول بلفظ
الماضي كأن يقول رجل لامرأة تزوجتك وتقول هي قبلت ، او يقول
ولها له زوجتك بنتي فلانة ويقول هو قبلت او قيلت او وافقت . وصيغة
الإيجاب والقبول اذا كانت بلفظ الماضي ينعقد العقد بها دون حاجة
الى نبة او فرينة لأن الماضي يفيد التحقيق والثبوت .

(١٢١) راجع الناج ٢٧٢/٢ للاطلاع على نص الحديث .

(١٢٢) راجع بدالع الصنائع ١٣٢٧/٢ - ١٣٣١ .

ويصح ان يكون احدهما ماضيا والآخر مضارعا ان وجدت قرينة تدل على قصد انشاء العقد في الحال كانعتاد مجلس للعقد وحضور شهود ، وذلك كان يقول رجل لامرأة اتزوجك وتقول هي قبلت او رضيت ، او يقول تزوجتك وتقول هي اقبل او ارضي .

ويصح كذلك ان يكون احدهما بصيغة الامر ويكون الثاني بصيغة الماضي عند توفر الدلالة على قصد الزواج ، كان يقول رجل لامرأة زوجيني نفسك وهو يقصد انشاء عقد الزواج في الحال وتقول هي زوجت . وهذا ما اتفق عليه الفقهاء من الحنفية وغيرهم . غير ان بعض الحنفية ذهبوا الى ان صيغة الامر هنا لا تعتبر ايجابا بل توكيلا . فقول رجل لامرأة زوجيني نفسك هو توكيلا لها لتزويجها نفسها منه ، وقولها زوجتك نفسك يعتبر ايجابا وقبولا اصلحة عن النفس ووكلة عن الطرف المقابل (١٤) وذهب آخرون منهم الى اعتبار قول الرجل ايجابا لا توكيلا قصد به ارادة انشاء العقد في الحال (١٥) لانه ساعة القيام بانشاء العقد لا يخطر بالله معنى التوكيل اصلا .

ويصح ايضا ان يكون كل من الايجاب والقبول جملة اسمية تقول رجل لامرأة انا زوجك وقولها انا زوجتك ، او ان يكون الايجاب جملة اسمية والقبول لفظا ماضيا كأن يقول رجل لامرأة انا زوجك وتقول هي قبلت ، او ان يكون الايجاب ماضيا او مضارعا او امرا ويكون القبول جملة اسمية كأن يقول شخص لامرأة تزوجتك او اتزوجك او زوجيني نفسك وتقول هي انا زوجتك بشرط قيام القرينة على ارادة انشاء العقد في كل هذه الحالات (١٦) .

(١٤) تبيين الحقائق ٩٦/٢ . الاحكام الشرعية للحوال الشخصية ٨٧ ، ٨٦ .

(١٥) فتح الcedir ٣٤٥/٢ .

(١٦) الاحوال الشخصية للذهبي ٤٨ - ٤٩ .